1. مقدمة حول دعم الاتحاد الأوروبي لدولة فلسطين:

يمثل الاتحاد الأوروبي الجهة المانحة الأكثر أهميةً للشعب الفلسطيني، حيث يقدم الدعم المالي والمساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين، ويقدم الدعم السنوي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، كما يقدم الدعم من خلال قنوات مثل مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية (ECHO)، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الانسانية (OCHA).

ويربط الاتحاد الأوروبي والسلطة الوطنية الفلسطينية علاقات هامة حيث يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور نشط في عملية السلام في الشرق الأوسط وهو عضو في اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط. وفي سياق "سياسة الجوار الأوروبي"، وضع الاتحاد الأوروبي عدداً من ترتيبات الشراكة التي تربط الاتحاد الأوروبي بالسلطة الفلسطينية كاتفاقية الشراكة الانتقالية بشأن التجارة والتعاون، الآلية الأوروبية للجوار التي تحدد الدعم المالي المُقدّم لدولة فلسطين، خطة العمل الثنائية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، والتي تحدد جدول أعمال متفق عليه لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، وإطار الدعم الموحد الذي يحدد أولويات مساعدات الاتحاد الأوروبي التي يقدمها لقطاعات التدخل. ويتم توجيه معظم مساعدات الاتحاد الأوروبي إلى السلطة الفلسطينية عبر آلية بيغاس، وآلية بيغاس هي الآلية المالية التي دُشّنت في عام 2008 من أجل دعم خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008-2010) والخطط الوطنية الفلسطينية اللاحقة، حيث تأتي آلية بيغاس في إطار آلية الجوار الأوروبية خلال الأعوام من 2014 إلى 2020.

كما يعمل مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء سويا منذ عام 2011 باتجاه تخطيط مشترك للبرامج في فلسطين بهدف تعزيز تنسيق المساعدات وفعالية هذه المساعدات ما بين الشركاء، والدفاع عن الرؤية المشتركة للأطراف الأوروبية في فلسطين. وقد تم تطوير خطة لتقسيم العمل ما بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، وفي شهر تشرين الأول 2013، انضمت دولتان تحملان نفس الفكر إلى العمل المشترك (النرويج وسويسرا).

وفي عام 2018، تم تطوير أول استراتيجية أوروبية مشتركة لدعم فلسطين 2017- 2020 والتي تتناغم بشكل وثيق مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) وبما يتماشى مع الأهداف التنموية المستدامة. وهي نتاج لاجتماعات ونقاشات مكثفة وكثيرة ما بين شركاء التنمية الأوروبيين والوزارات الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وكثير من الأطراف الرئيسية الأخرى، حيث توفر الإستراتيجية الأوروبية المشتركة إطارًا يمكن من خلاله دعم الشركاء الفلسطينيين، والتصدي بشكل جماعي للتحديات التنموية والسياسية التي تواجه دولة فلسطين المستقبلية والعمل بشكل أكثر فعالية.

وفي ذات السياق، يعمل الاتحاد الأوروبي على تطوير علاقة طويلة الأمد مع المجتمع المدني الفلسطيني وتقديم دعم لمبادرات المجتمع المدني، وفي يوليو عام 2014 تم اعتماد خارطة طريق في إطار مشاركة أفضل للاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني الفلسطيني، وتم تحديثها ونشرها في يناير 2019 (خارطة طريق 2018-2020).

2. واقع المجتمع المدني الفلسطيني:

فلسطين مقسمة إقليميا وقانونيا وسياسيا، فالقدس الشرقية، وهي جزء من الضفة الغربية المحتلة، تحت السيطرة الإسرائيلية المحصنة بعد قرار الإدارة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الاسرائيلي، وتحكم حركة حماس قطاع غزة وتحكم حركة فتح الضفة الغربية. كان لهذا التشرذم تأثيرا في الاعتراف بدور المجتمع المدني الفاعل في التنمية والتدخلات الإنسانية، ومشاركته في حوار السياسات.

فمن ناحية، تمارس إسرائيل ضغوطاً على منظمات المجتمع المدني حيث تم إقرار العديد من القوانين الإسرائيلية التي تستهدف على وجه التحديد جماعات ومنظمات حقوق الإنسان التي تعارض الاحتلال، اذ تؤثر هذه القوانين والسياسات الإسرائيلية التقييدية على كل من منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية، وخاصة التي تعمل في القدس الشرقية. في حين تتزايد حملة التحريض من قبل سياسيين إسرائيليين رفيعي المستوى وممثلين

حكوميين ضد بعض المنظمات غير الحكومية وخاصة العاملة في مجال حقوق الإنسان. كما أن التهم التي وجهت خلال صيف 2016 ضد بعض المنظمات العاملة في قطاع غزة تعرّض الفئات المستهدفة إلى خطر عدم تلقي المساعدة الانسانية اللازمة.

من ناحية أخرى، تخضع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والدولية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة لسيطرة كل من السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في غزة لقانون الجمعيات الخيرية عام 2000 بالاضافة الى عدد كبير من الاجراءات الأكثر تقييدًا والتي زادت من الاعباء الإدارية على كاهل هذه المنظمات، اذ أصبحت عملية تسجيل المنظمات غير الحكومية أطول وأكثر تعقيدا، كما أن الإجراءات المالية المتبعة، والعقبات الإدارية تعرقل إنشاء حسابات مصرفية أو تلقي الأموال وتحويلها. وترى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الفلسطيني أن هذه الأعباء الإدارية المتزايدة تعيق عمل هذه المنظمات وتجعل البيئة التشغيلية أصعب، حيث انها تبذل طاقاتها وجهودها بعيداً عن تقديم الخدمات وأنشطة المناصرة لمتابعة هذه الاجراءات. وبرغم انضمام فلسطين إلى الكثير من الاتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان الرئيسية دون تحفظات من بينها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الا أن السلطة الفلسطينية تتصرف في تناقض مع التزاماتها الخاصة عندما تقيد بطرق مختلفة المساحة لمنظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك التي تحمي حقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، تواصل سلطة الأمر الواقع في غزة ممارسة رقابة صارمة على منظمات المجتمع المدني؛ فهي تسعى بانتظام إلى إجراء عمليات التدقيق ومراجعة قوائم موظفي منظمات المجتمع المدني أو المستفيدين أو تقديم متطلبات جديدة وقيود على العمل في مناطق معينة من القطاع.

في هذا السياق، تتعرض مساحة منظمات المجتمع المدني للعمل في فلسطين للتحدي المتزايد من زوايا مختلفة: الضغط المالي وتراجع التمويل، الضغط السياسي، الضغط الثقافي، وكذلك العنف والتخويف.

3. رؤية الاتحاد الأوروبي اتجاه المجتمع المدني الفلسطيني:

تُعتبر البيئة المواتية للمجتمع المدني الفلسطيني بشكل عام من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي جيدة نوعا ما وفقاً للمعايير ذات العلاقة إلا أنه بعد التطورات الأخيرة التي شهدتها الاراض الفلسطينية خلال العامين الماضيين أصبحت مساحة عمل منظمات المجتمع المدني متقلصة وغير آمنة، مما يؤدي إلى بيئة سلبية إلى حد ما للجهات الفاعلة في المجتمع المدني. هذا ويشيرالاتحاد الأوروبي انه قد نقل مخاوفه فيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير إلى السلطات الفلسطينية، وكما عبرت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن قلقها بشأن المجتمع المدني خلال اجتماعها السنوي مع السلطة الفلسطينية، وقد استخدم بعضهم نفوذهم في قطاع معين للدفاع عن مساحة المجتمع المدني.

ويعتمد الاتحاد الأوروبي على سياسة "مفهوم المجتمع المدني وتعزيز دوره" كوسيلة لضمان اتباع نهج شامل يركز على المواطنين والاعتراف بأدوارهم ومسؤولياتهم وتعزيز حقوقهم وثقافاتهم وقيمهم الديمقراطية على جميع المستويات.

ومنذ عام 2010، يتم التشاور مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني إلى حد كبير حول جميع البرامج والأدوات الموجهة للمجتمع المدني (مثل برنامج الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، برنامج الشراكة من أجل السلام، برنامج القدس الشرقية)، لمناقشة الأولويات الاستراتيجية، الأهداف والتوصيات المستقبلية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى النرويج وسويسرا اجراءهم مشاورات واسعة النطاق مع كل منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية أثناء تطوير الاستراتيجية الأوروبية المشتركة لدعم فلسطين 2017-2020، كما تم دمج المجتمع المدني في جميع أركان وقطاعات التدخل. ومن المتوقع دعم المجتمع المدني الفلسطيني بناء على الاستراتيجية المشتركة لتنفيذ أنشطة محددة (مثل المناصرة،

مراقبة السلطات العامة، وتقديم الخدمات)، والاستثمار في تنمية قدرات المنظمات، وكذلك لتعزيز التحالفات والمنصات، بهدف المساعدة في تعزيز دور المجتمع المدني وقدراته.

كما لوحظ تحسن في مشاركة المجتمع المدني في برامج الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث تعقد العديد من الدول الأعضاء بالإضافة إلى النرويج وسويسرا مشاورات ثنائية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لمراعاة آراء المجتمع المدني قبل إعداد خططها الاستراتيجية المتعددة السنوات. بالإضافة الى دعوة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بانتظام للتحدث أمام البعثات الرسمية والوفود؛ اعترافاً بدورها الحاسم.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي اعترافه دوماً بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني كفاعلين سياسيين رئيسيين في عمليات الحكم والتنمية، مما يعني أن الدخول في حوار منظم مع المجتمع المدني أصبح أولوية محددة للاتحاد الأوروبي، كطريقة لجعل استراتيجيات التنمية أقرب إلى منظور واحتياجات المواطنين، وكذلك أكثر فعالية واستدامة. وكان لهذا الحوارالمنظم بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني تأثير إيجابي على مصداقية الاتحاد الأوروبي لدعم المجتمع المدني الفلسطيني وتعزيز دوره كشريك.

برغم ذلك، لا يزال الدعم المقدم لمنظمات المجتمع المدني يتم بشكل رئيسي من خلال دعوات لتقديم مقترحات في إطار البرامج المواضيعية المخططة مسبقا. ومن وجهة نظرالمقيّمين في الاتحاد الأوروبي أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ما زالت تميل لأن يُنظر لها على أنها منفذة للمشاريع، وليس كمؤثر ومراجع ومراقب، لذا يؤكدون على الحاجة إلى تركيز الدعم على مستوى المجتمع لإدخال ثقافة المساءلة بشكل أقوى.

4. آليات الحوار والتواصل بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني الفلسطيني:

منذ عام 2010، يسعى الاتحاد الأوروبي الى حوار منظم مع منظمات المجتمع المدني في إطار عملية سياسة الجوار الأوروبية (ENP) لضمان مشاركة المجتمع المدني الفلسطيني من خلال تنظيم ورش العمل والمشاورات والدورات الإعلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، حيث يجري حوار السياسات مع المجتمع المدني لمناقشة القضايا الواردة في خطة العمل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية، ولإعداد اللجان الفرعية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية التي تعقد كل عام في عدة مجالات حيث يتم تنظيم مشاورات مع المجتمع المدني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لمناقشة الأولويات والاهتمامات الرئيسية للمجتمع، بالاضافة الى مشاورات تجري في بروكسل مع المنظمات غير الحكومية المتواجدة هناك.

وتستمر الاتصالات بانتظام بين الاتحاد الاوروبي ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني لمناقشة قضايا مختلفة من خلال مجموعة عمل الاتحاد الأوروبي المخصصة للمجتمع المدني (EU-CSWG) أو من خلال مجموعات تنسيق أخرى أو بشكل فردي. كما قامت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب النرويج وسويسرا، بإنشاء آليات للحوار الثنائي مع المجتمع المدني الفلسطيني لمناقشة خطتهم الإستراتيجية المتعددة السنوات وبرامجهم، ومناقشة علاقات المجتمع المدني مع السلطة الفلسطينية.

كما يتم دعوة ممثلي المجتمع المدني الفلسطيني للمشاركة في الاجتماعات التنسيقية داخل الاتحاد الأوروبي عند الحاجة، مثل اجتماعات رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي ورؤساء التعاون ورؤساء الأقسام السياسية، بما في ذلك المكتب الإنساني للاتحاد الأوروبي (ECHO) وبعثات الاتحاد الأوروبي الموجودة في فلسطين.

على صعيد آخر، يتم التنسيق مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بجانب السلطة الفلسطينية والمانحين من خلال سكرتاريا تنسيق المعونة المحلية (LACS) وبدعم من أربع مجموعات استراتيجية و13 مجموعة عمل قطاعية تعكس بشكل كبير هيكل البرامج الرئيسية المحددة في أجندة السياسة الوطنية الفلسطينية (2017-2022). كما تُشجِّع كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أن تشارك في رئاسة إحدى مجموعات العمل القطاعية الـ 13 على تعميم قضية النوع الاجتماعي والمجتمع المدني في المناقشات.

❖ خارطة طريق الاتحاد الأوروبي للتواصل مع المجتمع المدني الفلسطيني/

في يوليو عام 2014 تم اعتماد خارطة طريق الاتحاد الأوروبي للمشاركة والتواصل مع المجتمع المدني في فلسطين من أجل تحقيق مشاركة أفضل للاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني الفلسطيني، وتم تحديثها ونشرها في يناير2019 (خارطة طريق 2018-2020)، حيث تعتبر جزءً لا يتجزأ من الاستراتيجية الأوروبية المشتركة، وتشير الإستراتيجية المشتركة بوضوح إلى خارطة الطريق وتؤكد على الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي والنرويج وسويسرا لدور المجتمع المدني في تطوير السياسات وفي رصد وتقييم تنفيذ قوانين وسياسات السلطات الوطنية والمحلية. ومن خلال خارطة الطريق، **يلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالإضافة إلى النرويج وسويسرا، بمسئوليتهم أمام الشعب الفلسطيني لدعمه في السعي لتقرير المصير والوصول إلى حياة أفضل،** بالاضافة الى التزامهم بالشفافية أمام المواطنين الأوروبيين فيما يتعلق بالتدخلات في فلسطين من خلال تنفيذ حملات مناصرة تستهدف الفلسطينيين والمواطنين الأوروبيين لشرح ما يدور بالأراضي الفلسطينية.

كما توضح خارطة الطريق أهمية التعاون الإنمائي في المساهمة في تهيئة بيئة مواتية للمجتمع المدني في فلسطين، وتأتي انطلاقا من إدراك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالإضافة إلى النرويج وسويسرا، بدورالمجتمع المدني الفلسطيني خاصة في ظل غياب مجلس تشريعي فلسطيني فعال وتمثيل مناسب للفلسطينيين. حيث تحدد الخريطة من وجة نظر دول الاتحاد الأوروبي والنرويج وسويسرا أهداف التعاون وسبل الحوار مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية من أجل التعاون في إنشاء مؤسسات فلسطينية قوية وشاملة وديمقراطية، بناءً على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، إذ أن الجهود المبذولة لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة هي أمور أساسية وينبغي للمجتمع المدني أن يلعب دوراً أقوى في هذا السياق.

❖ أولويات تدخل الاتحاد الأوروبي لدعم المجتمع المدني الفلسطيني/

يدرك الاتحاد الأوروبي الدور التأثيري والهام للمجتمع المدني الفلسطيني في بناء المجتمع الشامل في سبيل تحقيق أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وفيما يلي أولويات تدخل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالاضافة الى النرويج وسويسرا لدعم المجتمع المدني الفلسطيني تبعاً لخارطة الطريق 2018-2020، في مواجهة التحديات:

*تقلص مساحة المجتمع المدني:
- تعزيز البيئة التمكينية والمساحة لمنظمات المجتمع المدني.
- تعزيز تمثيل حقوق المواطن وصوته في أجندة السياسات الوطنية وخطط التنمية.
- تعزيز نهج وسياسة مشتركة ضد التشهير العلني (بشكل رئيسي ضد المدافعين عن حقوق الإنسان).

*ضعف مشاركة المجتمع المدني في بناء السياسات:
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في الحوار الوطني والمشاورات الوطنية في السياسات العامة وصنع القرار.
- تعزيز حوار سياسي منظم بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية.
- تعزيز الرقابة المدنية.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني كممثلين عن المواطن وليس فقط كمنفذي مشاريع.
- بناء قدرات منظمات المجتمع المدني.

*الاحتلال والبيئة السياسية:
- مكافحة التحريض على العنف.
- سد الفجوات بين أقسام منظمات المجتمع المدني.

- المناصرة.
- الدعم الفعال لجهود المجتمع المدني المحلي لتعزيز الإدارة الداخلية والشفافية والمساءلة.

*عدم مشاركة المجتمع المدني بشكل عام، والمجموعات المستهدفة بشكل خاص، في عمليات صنع السياسات بطريقة ملائمة:
- تنمية قدرات المجتمع المدني المحلي.

* تقلص مساحة العمل المدني في فلسطين:
- تعزيز ادراك الحقوق الأساسية كحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير.

5. تمويل الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني في فلسطين:

يدعم الاتحاد الأوروبي التنمية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية في ثلاث قطاعات محورية، الحوكمة على الصعيدين الوطني والمحلي، القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتنمية المياه والأراضي. ويعدّ الاتحاد الأوروبي أكبر مانح متعدد الأطراف للأونروا، ففي عام 2018 وفر الاتحاد الأوروبي 153 مليون يورو لدعم الأونروا في قطاعي التعليم والصحة، كما يعمل الاتحاد الأوروبي مع السلطة الفلسطينية لتطوير منطقة ج ودعم الوجود الفلسطيني فيها، ويركز الدعم بالتعاون مع مؤسسات دولية ومحلية على البنية التحتية في القدس الشرقية، كما يولي الاتحاد الاوروبي أهمية خاصة لقطاع المياه في قطاع غزة.

يمثل الاتحاد الأوروبي أكبر وأهم جهة مانحة في قطاع غزة (على صعيدي الدعم الإنساني والتنموي)، حيث قدم الاتحاد الأوروبي حوالي 1.5 مليار يورو من الدعم لقطاع غزة منذ عام 2005، وفي عام 2018 قدمت المفوضية الأوروبية 46 مليون يورو كتمويل إنساني لفلسطين، تم تخصيص معظمها (40.1 مليون يورو) للبرامج الإنسانية في قطاع غزة لمعالجة الظروف المعيشية المتفاقمة للسكان المتضررين من الحصار.

ويقدم الاتحاد الأوروبي الدعم للمجتمع المدني الفلسطيني بشكل أساسي من خلال دعوات لتقديم مقترحات مشاريع في إطار البرامج والمواضيع المتفق عليها.

دائرة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية (ECHO)

تقدم المفوضية الأوروبية المساعدات الانسانية والاستجابة للكوارث من خلال دائرة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية (ECHO)، حيث تقوم الدائرة بتقديم مساعدتها من خلال منظمات إنسانية شريكة معتمدة لديهم؛ منظمات أهلية ومنظمات دولية ووكالات الأمم المتحدة، حيث يتم توقيع اتفاقية لتحديد كيفية سير وعمل هذه الشراكة، وتختلف هذه الاتفاقية وفقا لنوع المنظمة، فهناك اتفاق للشراكة الإطارية المحددة (FPA) بالنسبة للمنظمات غير الحكومية (NGOs)، وآخر للمنظمات الدولية (IO), والاتفاق الإطاري المالي والإداري مع وكالات الأمم المتحدة (FAFA).

تعمل ECHO مع العديد من الشركاء في فلسطين؛ منها وكالات الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر/ الهلال الأحمر والمنظمات الدولية غير الحكومية.

يقدم الاتحاد الأوروبي كافة المعلومات الخاصة بالشراكة والتمويل من خلال صفحة فلسطين في موقعهم الالكتروني الرسمي،[1] بالاضافة الى صفحة فيس بوك باللغة العربية خاصة بالمشاريع المنفذة في فلسطين.[2]

[1] https://eeas.europa.eu/delegations/palestine-occupied-palestinian-territory-west-bank-and-gaza-strip_en
[2] https://www.facebook.com/EUandPalestinians/

6. التوصيات:

برغم الجهود المبذولة لتعزيز الحوار بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني في فلسطين، الا أن وصول الاتحاد الأوروبي للفاعلين بالمجتمع المدني والتواصل معهم مازال محدودا.

لذا، يجب على منظمات المجتمع المدني والفاعلين فيه رفع صوتهم بشكل أقوى والسعي للتأثير بشكل أكثر فاعلية على سياسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من خلال:

- رفع وعي منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والفاعلين فيه حول سياسات الاتحاد الأوروبي في فلسطين ومتابعتها، وسبل التأثير فيها.
- تعزيز معرفة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بقنوات الحوار وآليات التنسيق مع الاتحاد الأوروبي وأجسامه المختلفة، وتعزيز المعرفة بالاستراتيجية الأوروبية المُشتركة لِدَعم فلسطين وخارطة الطريق للاتحاد الأوروبي بالشراكة مع المجتمع المدني بفلسطين.
- تحسين التنسيق بين منظمات المجتمع المدني فيما بينها لتبادل وجهات النظر اتجاه سياسات الاتحاد الأوروبي في فلسطين، والعمل اتجاهها بشكل تكاملي.
- أن تعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على مراقبة عمل المجموعات التنسيقية في الاتحاد الأوروبي والتأثير على جداول أعمالها، والمشاركة في اجتماعاتها بشكل فاعل عند الضرورة.
- متابعة أعمال مجموعة عمل الاتحاد الأوروبي المخصصة للمجتمع المدني (EU-CSWG)، وتعزيز الحوار والتواصل معها للوصول لرؤى وخطط مشتركة في القضايا المختلفة ذات العلاقة.
- اطلاع منظمات المجتمع المدني على سكرتاريا تنسيق المعونة المحلية (LACS)، وادماجهم في هذه الآلية خاصة المنظمات العاملة في قطاع غزة.
- تعزيز مهارات منظمات المجتمع المدني لتنظيم حملات مناصرة اتجاه الاتحاد الأوروبي لكي يلعب دورا أكثر فاعلية في القضية الفلسطينية، ودفعه لاستغلال امكانياته ووسائل الضغط وخاصة في القضايا المتعلقة بمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان.
- أن يسعى الاتحاد الأوروبي للوصول بشكل أوسع لكافة ممثلي منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وتواصل أفضل مع الفاعلين في المجالات المختلفة.
- أن يعمل الاتحاد الأوروبي على زيادة حجم التمويل ووصوله لأكبر عدد من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وأن يشتمل التمويل على تخصيصات تساهم في تعزيز وحدة منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- أن يعمل الاتحاد الأوروبي مع منظمات المجتمع المدني في فلسطين على مواجهة حملات التحريض الاسرائيلية ضد المنظمات الأهلية والدولية العاملة في فلسطين، والتصدي للقرارات والاجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد منظمات حقوق الانسان في القدس الشرقية.
- على الاتحاد الأوروبي أن يعزز دعم الصمود الفلسطيني على كافة المستويات واستمرار تبني رؤية الدولة الفلسطينية كهدف للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والفلسطينيين وعدم ربط المساعدات والتمويل بالحقوق الفلسطينية الوطنية الثابتة والتركيز على التمويل التكافلي.
- على الاتحاد الأوروبي تعزيز بقاء منظمات المجتمع المدني الفلسطيني فعالة وذلك من خلال توسيع قاعدة الشراكة وزيادة عدد المؤسسات المؤهلة لتلقي التمويل والعمل على إمكانية وصول موظفي هذه المنظمات في قطاع غزة إلى الفرص التدريبية والحوارات في فلسطين وخارجها.

- على الاتحاد الأوروبي تخصيص قنوات اتصال من أجل تفعيل الحوار المباشر مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وإشراكها في السياسات المتعلقة بالمجتمع المدني.
- على الاتحاد الأوروبي احترام حق الشعب الفلسطيني في العيش بحرية وكرامة ومقاومة الاحتلال استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي وعلى أساس حل الدولتين.
- توفير الحماية القصوى للمجتمع المدني (أفرادا ومنظمات) وكذلك حماية المدافعين عن حقوق الانسان وحماية الحق في تشكيل الجمعيات والحق في التجمع السلمي في ظل زيادة الضغط من قبل السلطات الحاكمة والاحتلال.
- حث السلطة الفلسطينية على العمل على توفير الدعم المالي اللازم للمنظمات الأهلية وذلك ضمن الموازنة العامة لتفادي مشاكل قلة التمويل.

ملاحظة/ اعتمدت هذه الورقة في متنها على خارطة الطريق للتواصل بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني، والموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي.